

العلاقات العسكرية الأمريكية-الفرنسية والمسألة الجزائرية 1958-1960 US-French military relations and the Algerian issue 1960-1958

د ليلى تيبة(*)

مخبر الدراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار
جامعة باتنة 1، leila.faycal@yahoo.fr،

تاريخ الاستلام: 2019/03/ 22 تاريخ القبول: 2019/06/ 05 تاريخ النشر: 2020/12/ 27

بنهاية الحرب العالمية الثانية، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الحلف الأطلسي كان من بين أهدافه العمل المشترك بين الطرفين للوقوف في وجه المد الشيوعي. باستقلال كل من تونس والمغرب عام 1956، وبعدها استخدمت فرنسا أسلحة أمريكية تابعة لحلف الأطلسي في قصف ساقية سيدي يوسف على الحدود الجزائرية التونسية، رأت الولايات المتحدة في ذلك تحديدا لمصلحتها بمنطقة شمال إفريقيا خاصة وأنها في هذه الفترة كانت قد دخلت في سياسة للتعايش السلمي مع الإتحاد السوفييتي. من هنا بدأت مخاوف فرنسا من أهلية الحماية العسكرية الأمريكية لها، وبدأت تعمل على بناء قوتها العسكرية الضاربة خاصة في عهد الجنرال ديغول مما أدخل الطرفان في خلاف غير معلن وهو الخلاف الذي استغلته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتقوية مركزها وثقلها بالمنظمات الدولية وباقي دول الكتلة الشرقية خاصة.

الملخص

الكلمات الدالة: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، حلف الأطلسي، الحكومة المؤقتة، النشاط الدبلوماسي.

Abstract: At the end of the Second World War, France and the United States of America integrated into a collective defense system: the O.T.A.N. Although this system was the first way to strengthen its military presence in Algeria, Tunisia and Morocco, it was the only way for the second to prevent the installation of communism on these continents.

With the independence of Morocco and then of Tunisia in 1956, and after France had used American weapons at the disposal of NATO in the bombing of Sakiet Sidi-Youssef, the relations between France and the United States United States begin to deteriorate.

Keywords: USA, France, NATO, GPR, Diplomacy

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية دورا هاما في رسم معالم السياسة الدولية لتلك الفترة. فبخروجها منتصرة من هذه الحرب، وجدت نفسها مجبرة على مد يد المساعدة لأوروبا كانت بحاجة إلى إعادة بناء نفسها .

و قد كان لظهور الاتحاد السوفياتي كطرف منافس للولايات المتحدة الأمريكية في تسيير شؤون السياسة الدولية الأثر البالغ في تدعيم الولايات المتحدة لمعوناتا المختلفة لدول أوروبا الغربية في مواجهة أي توسع للشيوعية.

وعلى هذا الأساس، كانت أهم خاصية مميزة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو تناقضها، و هو تناقض ملحوظ بصفة خاصة في سياستها تجاه بلدان إفريقيا و الشرق الأوسط و شعوبها . فإذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت نتيجة لثورة ضد حكم استعماري، فسيبدو من الغريب أنها لم تقبل هذا في نضال الشعب الجزائري . غير أن أحداثا أخرى دولية وإقليمية ستؤدي بها إلى اتخاذ مواقف أخرى تجاه فرنسا سواء بخصوص سياستها أوروبا أو تجاه سياستها في الجزائر. و لعل هذه هي الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها و التي تثير بدورها العديد من التساؤلات من بينها: ما كانت أهداف السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا في الفترة (1954-1962) ؟ كيف تطورت هذه الأهداف بتعاقب الحكومات (الوصف) ؟ ما هي العوامل الدولية أو الإقليمية أو الداخلية التي تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع هذه السياسة أو تلك (التفسير و التحليل)؟ و هل حققت هذه السياسة الأهداف التي وضعتها (التقويم)؟.

2. الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية:

بانهاء الحرب العالمية الثانية، ونظرا للأوضاع التي كانت آنذاك، ومع بداية التزاحم على مناطق النفوذ أصبح واضحا أن إقامة نظام دولي مبني على مبدأ الأمن الجماعي كما اتفق عليه المنتصرون في مؤتمر يالطا (Yalta) لن يكون صالحا للوضع الجديد. وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخوض غمار هذا الوضع مدفوعة إلى ذلك بعدة أسباب خاصة لأنها- بحكم خروجها كقوة عظمى - ستكون معنية بما سيجري في عالم ما بعد الحرب. ولذلك بدت رغبة الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945-1953) **Harry Truman** في إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من العزلة وانهاج سياسة خارجية عالمية الأبعاد تعكس حقيقة انتقال مركز قيادة النظام الدولي من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية¹. أما بخصوص فرنسا، فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد فقدت مرتبتها الفعلية كدولة عظمى، وإن كانت قد احتفظت بهذا الإسم محاولة لاستمرار التوازن الدولي في الأمم المتحدة، وعدم فتح الباب لتسوية المشاكل التي ستتتج عن استقلال مستعمراتها دفعة واحدة أمام تصاعد حركات التحرر.

أمام هذه الوضعية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة فرنسا من الناحية الدولية على إعادة بناء نفسها، والسيطرة على إمبراطوريتها الإستعمارية ومن ضمنها الجزائر ضمن إطار مشروع مارشال (Plan Marshal). والحقيقة أنها اتخذت هذا الموقف وهي غير مخصصة فيه لفرنسا، إذ أنها لم تكن تسعى إلا لترك الأمور تزيد نضجا قبل أن ترث الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة². وكان الاتجاه الأمريكي المعادي للاستعمار³ أكبر مشجع لشعوب المستعمرات على الثورة. وهكذا التقت السياسة الأمريكية مع الأمامي الوطنية لهؤلاء في هذه النقطة بالذات: وهي العداة للنظام الاستعماري. ولكن نقط أخرى كثيرة ستفصل بين اتجاهات الشعوب المتحررة والأمامي الأمريكية الساعية للسيطرة على ممتلكات بريطانيا وفرنسا.

لكن عاملاً آخر سيضطر الولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف تعاونها ومساعدتها للدول الغربية وخاصة فرنسا. فأمام تأكد النزعة التوسعية للاتحاد السوفياتي⁴ الذي انتقل إلى العمل على نقل الثورة الشيوعية إلى العالم، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في رسم استراتيجية شاملة لمواجهة هذا الوضع، وقد قامت هذه الاستراتيجية العالمية الأبعاد على مجموعة من المبادئ، أصبحت تعرف بمذهب الاحتواء⁵.

تماشياً مع استراتيجية الاحتواء هذه، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الغربية في نظام دفاعي مشترك أطلق عليه حلف شمال الأطلسي، استخدمته الأولى كخط دفاع أمامي لها، ووافقت الثانية على الانضمام إليه لأنها كانت قد دخلت في تلك الحلقة المفرغة التي تضطرها إلى طلب المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لكي تحافظ على مستوى معيشتها، وعلى نظمها القائمة من ناحية، وستضطر نتيجة لذلك إلى تنفيذ السياسة الأمريكية في مستعمراتها من ناحية أخرى. وقد عبر ريتشارد نيكسون عن هذا بقوله: "ربما كانت الحرب الباردة ستنتهي ولكن بانتصار الاتحاد السوفياتي لو لم ننفق مليارات الدولارات في تدخلات عديدة وفي شتى بقاع العالم، ولو لم نخاطر بأرواح أبنائنا نساءً ورجالاً"⁶.

لم تكن فرنسا- وفي مختلف المحافل الدولية التي تكون طرفاً فيها - وفي مفاوضاتها مع غيرها من الدول تفوت فرصة لتصر على اعتبار الجزائر أرضاً فرنسية (على عكس تونس والمغرب اللتين اعتبرتا محميتين). وهو الموقف الذي اتخذته أيضاً عند دخولها طرفاً في حلف شمال الأطلسي وقبلته الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك، سيطر الغرب على إقليم يعتبر بمثابة خط ثان له يمكنه أن يزوده بالمواد الخام والقوى البشرية اللازمة. أما من الناحية الاستراتيجية، فلا أحد يمكنه أن ينكر أهمية موانئ الجزائر والقواعد البرية والجوية فيها وفي

تونس، المغرب وليبيا في تأييد أقاليم غرب أوروبا خصوصا إذا اشتبكت في حرب عامة، إذا أنه سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من هذه القواعد العسكرية في هذا الإقليم محطات لتزويد غرب أوروبا بكل ما تحتاج إليه. هذا علاوة على مساعدتها على السيطرة على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط بين موانئ جنوب فرنسا وشمال إفريقيا بالتعاون مع الموانئ الإيطالية⁷.

2. العلاقات الأمريكية الفرنسية والمسألة الجزائرية قبل قصف ساقية سيدي يوسف فيفري 1958:

في ظل هذه الظروف، وصل دوايت إيزنهاور **D.Eisenhower Dwinght** (1953-1962) القائد الأعلى سابقا لقوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية إلى السلطة، وعين جون فوستر دالاس **John Fuster Dulles** (1953-1959) وزيرا للخارجية. وقد صاحب وصول هذان الرجلان إلى السلطة إنطلاق الثورة في تونس والمغرب أولا ثم الجزائر .

هنا، ترددت الولايات المتحدة الأمريكية بين أن تساند حليفيتها التقليديتين (فرنسا وبريطانيا)، وبين مساندة هذه الشعوب في الدفاع عن حقوقها. ولأن الشيوعية أكبر شر في العالم، فقد بدا لهما واضحا أن استمرار فرنسا قوية ومنتشرة في شمال إفريقيا عامة هو تدعيم للبعد الإستراتيجي للمعسكر الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي. وبذلك، وللمحافظة على مصالحها في المنطقة (الاقتصادية والعسكرية خاصة)، قررت الولايات المتحدة الأمريكية دعم القوى الاستعمارية هناك، ووصفت الثوار الجزائريين بالمرتدين والخارجين عن القانون والذين لا بد من سحقهم.

يبدو أن فرنسا قد نجحت هي الأخرى في لعب لعبة الحرب الباردة، و جلب الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المزيد من الدعم المالي و العسكري و الدبلوماسي لها في حربها ضد الجزائريين لكونها قد تمكنت بفضل الفرق الثلاث التي وضعتها تحت تصرف حلف شمال الأطلسي في

أوروبا من تجهيز جيشها بمعدات الحلف قبل إرسالها إلى مسارح العمليات العسكرية في الجزائر بموافقة دول الأطلسي⁸. فقد تمكنت و بناء على نص المادة السادسة من ميثاق الحلف من كسب تأييد دول مجلس الحلف في اجتماع 25 مارس 1956 أين أكد بياهم النهائي في 27 مارس 1956 ذلك:

" لقد استمر مجلس حلف الأطلسي في الاطلاع على ما أجرته فرنسا من تخفيضات في القوات التي و ضعتها تحت تصرف الحلف، ودرس المجلس الوضع الناجم في أوروبا عن هذه التحركات العسكرية، وقد أخذ المجلس بعين الملاحظة أن فرنسا تعتبر من الضروري حرصا على أمنها الخاص زيادة القوات الفرنسية في الجزائر وهي جزء من المنطقة التي يشملها الحلف باختصاصه، ويعترف المجلس بأهمية الأمن في هذه المنطقة لحلف شمال الأطلسي"⁹. و هكذا وجد الشعب الجزائري نفسه يحارب قوات الحلف الأطلسي اللتين سحبنا من ألمانيا في شرق البلاد و في غربه بما فيها: قطع الغيار، المدربين العسكريون الأمريكيون، معدات الوحدات الصغيرة و المستشفيات تدريب الطيارين العسكريين الفرنسيين، وقد قرر الحلف منذ 25 جوان 1955 إعطاء الأولوية لفرنسا في تجهيز طائرات الهيلوكبتر من طراز سيكورسكي للعمل في الجزائر. وقد تمكنت فرنسا كذلك من الاستفادة من خدمات الأسطول الأمريكي الذي يعمل باستمرار في البحر الأبيض المتوسط في توقيف نحو 41300 باخرة و تفتيش 2565 و إرغام 83 منها على تحويل اتجاهها بفضل خدمات الرادار التي كان يقدمها، دون أن ننسى استخدامها لاثنتين من حاملات الطائرات التي تزن 11 طن و شحنه من طائرات H 2 عام 1956 في تكثيف حملاتها الجوية العسكرية¹⁰. وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا-في المحافل الإقليمية والدولية- دور التعبئة والتأثير من أجل دعم المنظور الفرنسي.

3. العلاقات الأمريكية الفرنسية والمسألة الجزائرية بعد قصف ساقية سيدي يوسف:

مع استقلال كل من المغرب في 02-03-1956 ثم تونس في 20-03-1956 تزايدت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخلات السوفياتية في المنطقة. وجاء أول انحراف عن القاعدة بقصف الطائرات الفرنسية الأطلسية الأصل لساقية سيدي يوسف، هذه القرية الصغيرة الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية، والتي تعرضت لهجوم جوي من قبل 25 طائرة من طراز B26 فرنسية ومن صنع أمريكي. و قد ذهب ضحية هذا القصف العشرات من القتلى والجرحى¹¹، ولقد خلقت هذه المسألة موجة عارمة من الاحتجاجات ضد السياسة الفرنسية، فانتقدتها جميع الدول الصديقة منها لفرنسا قبل العودة. وكنتيجة لهذه الحادثة استدعى الحبيب بورقيبة سفير تونس في باريس محمد المصمودي، وطالب بخروج وحدات الجيش الفرنسي من بيزرت وبالتالي إنهاء التواجد العسكري الفرنسي على التراب التونسي. و قام في ذلك بتقديم شكوى ضد فرنسا أمام الأمم المتحدة. و أمام هذا التصرف الأخير، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعطاء بورقيبة بعض الضمانات¹².

إن إسراع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ موقفها من قضية الشكوى التونسية يعود إلى أنه، وإذا كان هناك اتفاقا بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين فرنسا بالنسبة للخطر الشيوعي حيث يشكل أساس التحالف الذي يقوم عليه المعسكر الغربي، فإن هناك خلافا كان قد نشأ بين الطرفين حول الأسلوب الذي يجب أن يتبع لمحاربة الشيوعية. ففرنسا مثلا كانت ترى بأن دفاعها عن مواقفها في الجزائر هو من ضرورات الدفاع عن أوروبا ضد الخطر الشيوعي، لأنه كان باعتقادها أنها فيما لو تركت فرنسا شمال إفريقيا فقد يسهل على النفوذ الشيوعي أن يتسرب إلى هذه المنطقة و تصبح أوروبا الغربية عند ذلك مهددة بالخطر الشيوعي من الشرق و الجنوب. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ترى عكس فرنسا حتى أنها كانت تجاري بورقيبة في رأيه القائل:

"إن القومية هي العلاج الأكيد لمكافحة الشيوعية. وإن التفتح القومي عند الشعوب العربية يضعها في موضع المقاوم للشيوعية" ¹³ و بسبب هذا الاختلاف في وجهة النظر الفرنسية والأمريكية، فإن الرئيس إيزنهاور أعلن في 1958 بأن بلاده ستمتنع عن التصويت إذا ما عرض النزاع الفرنسي-التونسي على مجلس الأمن، وكانت هذه المرة الأولى التي تتوقف فيها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي و علني عن دعم السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، و تتأكد فرنسا بأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية أصبح واضحا و جليا: الإحلال محلها في استغلال خيرات المنطقة.

وقد ازدادت خيبة أمل الولايات المتحدة الأمريكية في عناد فرنسا بعد رفض هذه الأخيرة لمشروع الوساطة الأمريكية البريطانية لحل النزاع بخصوص ساقية سيدي يوسف، وهو الموقف الذي تصادف مع مناقشات الكونغرس الأمريكي في 20 أبريل 1958 حول الدور الفرنسي في حلف شمال الأطلسي و عدم التعويل عليها كحليف. و بذلك، ترك التطور في موقف حلفاء فرنسا حيال القضية الجزائرية أثره على الرأي العام الفرنسي فظهر الانقسام داخل فرنسا، و مهد الطريق لوصول ديغول إلى السلطة ¹⁴.

4. بعض من مظاهر العلاقات الأمريكية الفرنسية في عهد الجنرال ديغول:

بعودة شارل ديغول (1958-1969) Charles de- Gaulle للحكم بفرنسا، تمكنت هذه الأخيرة من استعادة جانب كبير من قوتها الاقتصادية و العسكرية، وبدأت تطمح- إلى حد بعيد- في التخلص من تبعتها للولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء نظام الهيمنة الأمريكية على حلف الأطلسي القائم على مبدأ التسلسل و الإملاء. وقد حدث هذا التحول بفعل عدد من العوامل الأخرى كان أهمها دخول الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في مفاوضات قمة بشأن مشكلة برلين والتي أثارت شكوكا متزايدة في أوروبا الغربية بأن هناك احتمال في أن يؤدي تقارب الدولتين العظميين إلى التوصل إلى تسويات على حسابها. إضافة إلى ذلك، عمق دخول الطرفين في مفاوضات تستهدف الحد من انتشار الأسلحة النووية

إبقائها على الاحتكار المنفرد للسلاح النووي، حتى وإن تم ذلك الاحتكار على حساب حلفائها. كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بديغول إلى تبني عقيدة اتسمت أساسا بتسليح فرنسا نوويا بصورة تكفل لها السيطرة على مثل هذه الأسلحة بعيدا عن رقابة و تحكم الحلف الأطلسي، وكان شعاره: (إن الدفاع عن فرنسا يجب أن يكون فرنسيا)، بموجبه تتولى فرنسا أيضا التزاماتها الذاتية كعضو في حلف شمال الأطلسي و في الاتحاد الغربي الأوروبي، كما تحتفظ بسيادتها العسكرية غير المحدودة على أراضيها، و على القوات العاملة خارج إطار القيادة الموحدة للحلف، والاحتفاظ لنفسها بسيادتها إزاء القرارات المتعلقة بالسلام والحرب¹⁵.

بدأ ديغول مساعيه في ذلك منذ وصوله للسلطة، إذ بعث في 14 سبتمبر 1958 رسالة إلى ايزنهاور و ماك ميلان Mac Milan رئيس وزراء بريطانيا أثار فيها موضوع إنتساب فرنسا إلى الحلف، و صرح أن هذا الأخير أصبح غير متلائم ومقتضيات الدفاع الفرنسي. و لم يبد صراحة أي شك حول قدرات القنابل الأمريكية و البريطانية في حماية القارة الأوروبية. و إنما تضمنت مذكرته، الحرص على القول أن أي منظمة حقيقية للدفاع الجماعي يجب أن تشمل بقاع الأرض كافة، دون أن تنحصر بقطاع شمال المحيط الأطلسي، وأن الطابع العالمي لمسؤولية فرنسا و أمنها يقتضي إشراك باريس مباشرة بقرارات الحلف السياسية والاستراتيجية، وليس أمريكا وحدها التي تنفرد بالتشاور بشأنها مع بريطانيا. ثم اقترح أن تكون إدارة الحلف منوطة بثلاث دول لا اثنين، وإلا فإن فرنسا لن تشترك بعد ذلك في أي نشاط للحلف، وتحتفظ لنفسها بموجب مواد معاهدة حلف الأطلسي إما بطلب تعديلها أو الانسحاب منها، وقد أجاب الطرفان ديغول بأجوبة مبهمة¹⁶.

بهذا التصريح يمكن القول أن إعادة هيكلة حلف الأطلسي بالنسبة لديغول تعني أنه يريد وضع خط النهاية للاعتماد الفرنسي على أمريكا، و أنه يبحث عن دعم أكبر من قبل الحلف لحربه في الجزائر، وأمام ما تلقاه من أجوبة مبهمة- حسب ديغول- شرع هذا الأخير في الرد فيقول: "البدء بالقيام بالعمل في هذه المرحلة كان منوطا بالأزمة في برلين، لذلك قررت أن

نسلك في آن واحد طريق التحرر من الحلف، مع إبقاء تعاون مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا¹⁷.

وللبواعث المحددة أعلاه، قام ديغول بسحب الأسطول الفرنسي الموضوع تحت خدمة الحلف في البحر الأبيض المتوسط بدءا من مارس 1959، وحضر على الحلف الأطلسي إدخال القنابل الذرية إلى فرنسا سواء كانت مستقرة في الأرض أم محمولة بالطائرات، ومنع تشييد قنابل للقذف على أراضيها. كما عمل على إخضاع الأسطول الفرنسي الجوي للسلطة القومية ورقابة كل طائرة تخلق على الإقليم الفرنسي، كما أوقف وضع الوحدات الفرنسية في شمال إفريقيا تحت تصرف الحلف بنقل جزء منها إلى فرنسا. ولقد اتجه ديغول- أكثر فأكثر وبصفة علنية- إلى تبني مواقف مضادة للولايات المتحدة الأمريكية من ذلك مثلا: التزام موقف الحياد أمام الإنزال العسكري الأمريكي- البريطاني في كل من لبنان و الأردن، و الاكتفاء بإرسال طراد وقف أمام بيروت إثباتا للوجود الفرنسي. كما أبقى السفارة الفرنسية في هافانا، ورفض المشاركة في الحصار الاقتصادي الذي ضرب عليها، و ندد بالتدخل الأمريكي في فيتنام و الكونغو- ليوبولدفيل باسم الجمعية العامة، و رفض وضع القوات الفرنسية- عند الحاجة- تحت تصرف معاهدة جنوب- شرق آسيا¹⁸.

و قد عمل على منع دخول بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، متخوفا من أن تكون خادما لأمريكا في المجموعة، و كذا مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع والتي كان لا يمكن أن تراقب إلا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. أمام هذه التصرفات، تعرضت فرنسا و في وقت مبكر من بداية تطبيق هذه الاستراتيجية لهجوم عنيف و خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بالنظر إلى ما كان يشمل عليه هذا الانتشار من إضعاف للسيطرة الأمريكية شبه المطلقة على أوضاع الحلف و مقدراته، و ما يمثله ذلك من تشجيع للدول الأخرى في الحلف على أن تحذو حذو فرنسا، مما كان يعني التقليل من فرص التوصل إلى سياسة نووية موحدة للحلف يمكن تطبيقها في مواجهة الاستراتيجية النووية السوفيتية، التي كانت موضع الالتزام الكامل من جانب دول حلف وارسو في أوروبا الشرقية.

ففي زيارة له لفرنسا في جويلية 1958، عرض فوستر دالاس على ديغول أن تبيعه الولايات المتحدة الأمريكية كمية من الأسلحة النووية تبقى تحت مراقبة هذه الأخيرة، بدلا من سعيها إلى الحصول على القوة النووية بمبادراتها الخاصة، غير أن ديغول رفض ذلك، و سعى في إتمام خطته الرامية إلى اكتساب هذه التقنية و إنشاء القوة النووية الضاربة (The Hard Force). و هو ما حققه بتفجير أول قنبلة نووية بالصحراء الجزائرية في 13 فيفري 1960¹⁹.

5. النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في فترة تراجع العلاقات بين الطرفين:

بعد تطور الأحداث المشار إليه أعلاه، أعلن دالاس بأنه مثلما قضت حرب الهند الصينية على جماعة الدفاع الأوروبية، ستقضي حرب الجزائر على وحدة الأطلسي وقوته. أمام هذا الوضع العسكري الخطير، كثفت الحكومة المؤقتة الجزائرية نشاطها الدبلوماسي بجمع الأنصار للقضية الجزائرية، و لذلك أرسلت الوفود إلى عدة بلدان منها الصين العدو اللدود للولايات المتحدة الأمريكية التي اتجه إليها وزير الأخبار الجزائري محمد يزيد Mohamed Yazid في 06 فيفري 1959²⁰ ولعل هذا النشاط هو الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تمتنع عن التصويت في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي يوم 16 جويلية 1958، رفعت أربع و عشرون دولة إفريقية و آسيوية أعضاء في هيئة الأمم المتحدة رسالة إلى الهيئة الأممية يطلبون فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة، وكانت المذكرة التوضيحية لهذه الرسالة تطلب على الخصوص ما يلي:

"إن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة، متسببة في زيادة الآلام و الحسائر في الأرواح البشرية، و ليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ و أهداف الأمم المتحدة.

بل إن هناك علامات تثير القلق ظهرت في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت نطاق الحدود الجزائرية²¹، وفي الجلسة الختامية التي عقدتها الجمعية العامة في يوم 22 سبتمبر 1958، كانت هذه الجمعية قد سجلت في جدول أعمالها و للمرة الثالثة تدوين مناقشة القضية الجزائرية، وكان الوفد الفرنسي قبل ذلك قد أعلن بأنه لن يساهم في مناقشة هذه القضية و لا في التصويت عليها.

و قدمت القضية الجزائرية فعلا للجنة السياسية، و وقعت مناقشتها طيلة أسبوع كامل من 08 إلى 13 ديسمبر 1958. وقد دافع المنجي سليم Moundji Slim ممثل تونس في هيئة الأمم المتحدة على القضية الجزائرية. و ذكر بتأزم الحالة في الجزائر بعد إنشاء القانون الإطار في جويلية 1957. و قد عاد واستنكر السياسة الفرنسية في مستعمراتها مشيرا إلى قصف ساقية سيدي يوسف، معتبرا سلم الشجعان الذي اقترحه ديغول رفعا للعلم الأبيض²². أما احمد الشقيري Ahmed Shoukairi ممثل الكتلة الأفروآسيوية في الهيئة الأممية، فقد ذكر بمواقف مؤتمري آكرا والمؤتمر المغاربي الذين أوصيا في تقريرهما النهائي بالمناصرة التامة للجزائر²³. وبذلك تقدمت الكتلة الأفروآسيوية في 12 ديسمبر 1958 بمشروع لائحة هذا نصها :

"إن الجمعية العامة، بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، تذكر بلائحتها رقم: 1012 المؤرخة في 15 فيفري 1957 التي عبرت فيها الجمعية العامة عن أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية بالوسائل السلمية، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بلائحتها رقم: 1184 المؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي أعلنت فيها عن رغبتها في بدأ محادثات بين الطرفين و باستخدام الوسائل المناسبة الأخرى في سبيل الوصول إلى حل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم، واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، تبدي عميق اهتمامها باستمرار الحرب في الجزائر، وتعتبر أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدولي، و علمت برغبة الحكومة المؤقتة الجزائرية في الدخول في مفاوضات مع حكومة فرنسا²⁴" صوت على هذا المشروع من طرف اللجنة السياسية دون أن يجرى له أي تعديل. و كانت نتيجته موافقة 32 دولة ورفض 18 وامتناع 30 عن التصويت، وعرض بعدها هذا المشروع من

جديد على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فاقترح مندوب الملايو تعديلا آخر يقضي بحذف فقرة "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" حتى يمكنه التصويت لصالح هذه اللائحة بدل من الامتناع عن التصويت. وقد وافقت على ذلك عدة وفود، فحذفت هذه الفقرة و تم التصويت من طرف الجمعية العامة على هذه اللائحة بعد التعديل، فحصلت على 35 صوتا لصالحها، 18 ضدها و امتناع 28 عن التصويت منهم الولايات المتحدة الأمريكية²⁵.

كان الامتناع عن التصويت مفاجئة عظيمة للحكومة الفرنسية. ففي لقاء له مع دالاس، يومين بعد التصويت يقال أن ديغول استقبل الأول بوابل من الأسئلة و الاحتجاجات تمركزت أساسا حول الكيفية التي مر بها المشروع أثناء التصويت، والدور الذي كان على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليديين (اللاتينو أمريكيين خاصة) القيام به لإحباط كل تقدم في طرح القضية الجزائرية، وقد تساءل عن الكيفية التي حصل بها ممثلو جبهة التحرير الوطني على تأشيرة الدخول إلى أمريكا، و عن سبب حضور أربعة أشخاص من الأمريكيين إلى حفل أقيم لجبهة التحرير الوطني في نيويورك²⁶

والحقيقة أن هذا العمل كان ثمرة جهود الحكومة المؤقتة في سعيها لكسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية أولا، ثم عزل فرنسا عن حلفائها ثانيا، والمهم أن فرنسا، و أمام هذا أعلنت أنها لا تعترف البتة بما تقرره هيئة الأمم المتحدة، وأن الامتناع لم يكن نابع من وزارة الخارجية، و إنما هو رغبة شخصية عبر عنها هنري كابوت لودج (Henry Cabot Lodge) ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في هيئة الأمم²⁷. ولقد اعترف الوزير الأول الفرنسي الجديد دوبري لجريدة لوموند بدور الثورة في تحطيم العلاقات الأطلسية عندما قال:

"لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين البيت الأبيض والإليزي"²⁸

لا يمكن أن يكون لموقف الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما لا يبرره، فهو تواصل للسياسة التي عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إتباعها بعد قصف ساقية سيدي يوسف، فتحولت الولايات المتحدة الأمريكية من التصويت بالضد إلى التصويت بالامتناع في هيئة الأمم المتحدة دليل على أن صناع القرار الأمريكيين قد أدركوا أخيرا أن سياسة عدم النقد التي اتبعوها مع فرنسا لن تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو اهدافها في شمال افريقيا و الدول الأفروآسيوية الحديثة التي أصبحت ركيزة هامة في التنافس شرق -غرب .

6. خاتمة:

يمكننا أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها في نهاية بحثنا هذا في النقاط التالية:

- تتركز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة على توظيف القوة المطلقة من أجل تحقيق المصلحة الذاتية المطلقة. لذا، من المغالطة الاعتقاد بأن هدف ممارسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يتضمن أبعاد إنسانية ولو على حساب الوجود الطبيعي للنظام السياسي للدولة الأمريكية.
- بخروج الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة العزلة التي انتهجتها، وجدت نفسها بحكم قوتها منغمسة في وضع دولي لعبت فيه دور أحد قطبية إلى جانب الإتحاد السوفياتي، ومع احتدام التنافس بين الطرفين على حيازة مناطق أكثر للنفوذ، جاءت موجات التحرر والاستقلال لتضيف عنصرا آخر إلى هذا التنافس .
- باستقلال كل من تونس و المغرب، توسعت أكثر الأطماع الاستعمارية في منطقة شمال إفريقيا نظرا للأهمية الاستراتيجية وكذا الخيرات التي تزخر بها المنطقة، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية انتهاز سياسة ملاءم الفراغ في هذه المنطقة بمحاولة الإحلال محل فرنسا في كل من تونس والمغرب. وإذا كانت العلاقات بينها وبين تونس قد وصفت بالجيدة، إلا أن المغرب كان تواقا أكثر للتعامل مع الإتحاد السوفياتي ، أما الجزائر فقد كانت عاملا مهددا لاستمرار هذه المصالح قائمة في المنطقة.

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كان استمرار فرنسا قوية و منتشرة في شمال افريقيا آنذاك هو تدعيم للبعد الاستراتيجي للمعسكر الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، هذا الأخير الذي بدأ في نهاية الخمسينيات بمحاولات التأثير على فرنسا في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية.

- تضاعفت مساندة الولايات المتحدة الامريكية المطلقة للمنظور الفرنسي مع بداية سياسة التعايش السلمي التي دعا إليها الرئيس السوفياتي خور تشوف مع نهاية الخمسينات. وهنا أصبح التنافس أكبر بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل الأخيرة في حاجة أكبر لدعم حلفائها الطبيعيين و التقليديين و خاصة فرنسا، التي شكلت موضع الاهتمام المتزايد من طرف الاتحاد السوفياتي المؤيد بقوة لتوجهها الأوروبي على حساب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ومع مجيء ديغول على رأس رئاسة الجمهورية الفرنسية تضاعفت هذه المخاوف.

- رغم الشرخ الذي حدث في العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد قصف ساقيه سيدي يوسف، واعتبار ذلك بمثابة تهديد لمكانة الديمقراطية في العالم إلا أنه لم يؤثر حول نفوذ هذه الأخيرة في أوروبا أثناء الخمسينيات وبداية الستينيات وعلى توافق المصالح الجوهرية بين الدولتين، فمهما كانت درجة الخلاف فإنها لم تصل إلى درجة دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتتبنى عمليا سياسات مناقضة للاستعمار ومؤيدة للاستقلال والتحرر، فاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال الجزائر لم يكن إلا بعد إعلان وقف إطلاق النار بأشهر.

7. قائمة المراجع:

¹ - في 21 فيفري 1947، قدمت السفارة البريطانية في واشنطن ملاحظة مفادها أن المملكة المتحدة لا تستطيع حمل عبء المساعدات الاقتصادية والعسكرية لليونان وتركيا. وقد استنتج الدبلوماسيان اللذان استلما هذه المعلومات وهما لوي رندرسون Loy Renderson وجون هيكرسون John Hickerson أن بريطانيا سلمت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم أنظر:

Brewster Denny , La Politique Etrangère Américaine ou l'Obligation de la Cohérence, trad:Anne Thinesse, Economica, Paris, 1988,p.161.

² - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1959، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1959، ص ص 367-370.

³ - كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعمرة إنجليزية قبل ثورة 1776، ويفتخر الشعب الأمريكي بثورته ضد الاستعمار البريطاني

⁴ - من ذلك مثلا محاولته استمالة اليونان عن طريق دعم المعارضة اليسارية ودعم أذربيجان والقوى الشيوعية في الهند. أنظر:

Marie-Pierre Rey, Puissance Régionale ? Puissance Mondiale ? Le point de vue des décideurs Soviétiques (1953-1975), Relations Internationales, Paris, n° 92, Hiver 1997, pp : 397-398

⁵ - ساهم في تهيئة هذا المذهب وفي بلورة إطاره العام الخبير الأمريكي جورج كينان **George Kennan** ثم احتضنته ونفذته حكومة ترومان. وقد هدف هذا المذهب طيلة فترة الحرب الباردة إلى تحقيق أمرين:

- إحياء نزعة التوسع السوفياتية والحيلولة دون ابتلاع مجالات حيوية جديدة من خلال تطويقه وحلفائه بجدار ضاغظ من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون اختراقه لخط التقسيم الفاصل بين المعسكرين وإعاقة وصوله إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

- محاولة تعنيف قوة الضغط ضده وضد كتلته من خلال العزل والاحتواء حتى ينهار وتنهار معه منطقة نفوذه في شرق أوروبا. أنظر:

محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1978، ص 207.

⁶ - ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 1995، ص 27.

⁷ - وضحت هذه الأهمية الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية التي تكتسبها الجزائر في الخطط الغربية عامة والأمريكية خاصة في تقرير سري لمجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council في 18 أكتوبر 1954 أشارت إليه دليلا شهاماني في:

Dalila Chahmania, Algerian- Américan Relations Between 1954-1980, Doctorat Thesis, Departement of Modern History, University of Glasgow, 1984 - 1986, pp : 10-12

⁸ - Yahia Zoubir, "U.S Soviet Policies Towards France Struggle with Anticolonial Nationalism in the North Africa", Canadian Journal of History, Vol 30, n° 03, December 1995(«<http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/Zoubir.htm> »).

- ⁹ - شارل.ل. كيدز، السياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، السنة السابعة، العدد 62-63 أكتوبر-نوفمبر 1978، ص ص 100-101
- ¹⁰ - Chahmania, op.cit,p :11
- ¹¹ - ضاربت الآراء بخصوص مخلفات القصف ، فبناء على التقارير التونسية ، خلف القصف 600 قتيل ، 800 جريح و 220 مفقود أنظر:
- Slimane Chikh, L'Algérie en Armes ou Le Temps Des Certitudes, Alger, O.P.U, 1981, P : 490
- ¹² - كانت فرنسا في إجتماع حلف شمال الأطلسي الذي إنعقد في نوفمبر 1957 قد أبدت عدم رضاها لأن الدولتان الأتحلو ساكسونيتان الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا قد قامتا بشحن سلاح و ذخيرة لتونس بحجة أنها ستصبح تحت أيدي " المتمردين الجزائريين " أنظر :
- Benjamin Stora (CD /ROM)
- ¹³ - رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، تطور الأحداث لفترة ما بعد 1945 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1983 ، ص 282
- ¹⁴ - Jacques Frémeaux , la Ve République et la Méditerranée (1958-1981), Paris, Relations Internationales et Stratégiques ; Paris ; 1992 ;pp 231-230
- ¹⁵ - المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، المسح الإستراتيجي (1976) ، ترجمة بيار عقل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1978 ، ص 107.
- ¹⁶ - الجنرال ديغول، مذكرات الأمل: التجديد (1958-1962)، ترجمة سمويح فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 232.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، ص 226.
- ¹⁸ - رياض الصمد، مرجع سابق، ص 283
- ¹⁹ - حول ما عرف بالقوة الضاربة الفرنسية أنظر :
- Hervé Coutau – Bégarie, La Politique de Défense de la France : (http://stratisc.org/start/start_350_POL_DFE.htm) و نشر هنا إلى أن التفكير في إنشاء هذه القوة يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث دعى ديغول في أكتوبر 1945 - شهرين فقط بعد قصف هيروشيما - إلى إنشاء مركز للطاقة النووية (Commissariat à l'Energie Atomique) غير أن هذا البرنامج العسكري لم يعلن عنه علانية إلا سنة 1954 . و قد عمل فيليكس غيار كل ما في وسعه لإنجاح المشروع و

يأتي ديغول ليكمل الدفعة الأخيرة ، بأن يتخلى عام (17 جوان 1958) عن التعاون النووي مع ألمانيا و إيطاليا.

²⁰- المجاهد ، العدد 32 ، 1958/12/24

²¹- هارون محمد السعيد ، صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، صدى صوت المعركة المسلحة ، جريدة المجاهد الأسبوعي ، العدد 1143 ، 2 جويلية 1982 ، ص81

²²- حملت هذه الجلسة رقم: 752

²³- أحمد الشقيري ، قصة الثورة الجزائرية: من الاحتلال إلى الاستقلال ، دار العودة ، بيروت ، (د.س) ، ص

60 ففي هذا الإطار يجب أن نذكر أن هناك العديد من المؤتمرات الدولية و الإقليمية التي أكدت اهتمامها بالقضية الجزائرية . و من ذلك مثلا: مؤتمر أكرا (24-04-1958) المؤتمر الأول للدول الإفريقية المستقلة أين أصدر قرارا اعترف فيه بحق الشعب الجزائري بالاستقلال . و أصدر نداءا إلى فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال و دعاها إلى سحب قواتها من الجزائر و الدخول مع جبهة التحرير الوطني في مفاوضات . و قد أصدر المؤتمر كذلك نداءا إلى جميع أصدقاء فرنسا و حلفائها بأن يمتنعوا عن تقديم أي عون لفرنسا ، مباشر أو غير مباشر.

²⁴- محمد السعيد ، المرجع السابق ، ص 82.

²⁵- علي تابليت، الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد السادس، نوفمبر

2000، ص122.

²⁶- المجاهد ، العدد 32 ، 24 ديسمبر 1958

²⁷- Le monde 04juin1959

²⁸- Ibid.